

إننا نجمع على الرغبة في استعادة غلعد شاليط وإنني شخصياً أرغب في عودته. إنني أعمل بطرق مختلفة بعضها علني والبعض الآخر يتوارى عن الأنظار، لكنني أتحمّل أيضاً عبء المسؤولية القومية الشاملة. إنني أحملق في عيون أبناء عائلة شاليط التي تقدح ألماً لبتابني الألم أيضاً. غير أنني أحملق أيضاً في عيون المئات من عائلات ضحايا الإرهاب التي تتطير ألماً وأشارها آلامها أيضاً. كما أنني أفكر في الوقت ذاته في تلك العائلات التي قد يقع أعزؤها ضحايا لاعتداءات إرهابية لاحقة حال تجاوز المبادئ التي وضعتها إسرائيل على صعيد الإفراج عن القتلة.

ويتعين عليّ بصفتي رئيساً للوزراء أخذ جميع النواحي بعين الاعتبار. إن أي عمل متسرع ينم عن فقدان الروية - من شأنه أن يؤدي بنا إلى تكرار أخطاء الماضي وتعريض أنفسنا لخطر داهم.

إن المناداة بدفع أي ثمن [مقابل إطلاق سراح الجندي شاليط] هي صرخة القلب الطبيعية للأب والأم والجد والشقيقة أو الشقيق. إنني أتفهم هذه الصرخة من أعماق قلبي لكن يجب أن تقف نصب عيني - شأني شأن أي رئيس للحكومة في إسرائيل - ضرورة حماية أمن جميع مواطني الدولة.

إن دولة إسرائيل مستعدة لدفع ثمن باهظ لقاء إطلاق سراح غلعد شاليط لكن يتعذر عليها القول "بأي ثمن". هذه هي الحقيقة بعينها وما أنني أقولها هنا. إننا سنواصل بذل قصارى جهدنا سواء عن كذب أو عن بعد، سواء علانية أو خلسة، لاستعادة غلعد شاليط الذي يعزّ علينا جميعاً على جناح السرعة. وسنمارس هذه الجهود مع التصميم على حماية أمن المواطنين الإسرائيليين. وستنحلي بعونه تعالى برباطة الجأش والشجاعة اللازمين لاتخاذ القرارات الصائبة بالنسبة لجميع أبناء الشعب في إسرائيل.

وثيقة رقم 158 :

مقابلة مع خالد مشعل حول الوطن البديل، والحصار، وملف شاليط،
والمصالحة الفلسطينية¹⁵⁸ [مقتطفات]

2 تموز/ يوليو 2010

أجرى المقابلة عاطف الجولاني وحمزة حيمور

س: هل تشعرون بأن أيام الحصار على قطاع غزة باتت معدودة؟ وكيف تقيّمون الوضع الراهن على المستوى الفلسطيني من أجل كسر الحصار؟

ج: نعم، لا شك أن الحصار يعيش أيامه الأخيرة، وحتى وإن حاول البعض إطالته وإيجاد صيغ لإعادة إنتاجه، كالحديث عن تخفيف الحصار.. الحصار بحد ذاته جريمة لا أخلاقية لا ينبغي لها أن تستمر، فضلاً عن أن الحصار عملياً فقد أهدافه السياسية، وفشل في تحديد أغراضه التي استعمل من أجلها. الحصار كان ورقة ضغط وابتزاز لتطويع حماس وتطويع أهلنا في غزة، ولقد ثبت لكل من ساهم فيه أو توطأ معه، أن هذا الحصار فشل، وأن حماس ما تزال صامدة وترفض الخضوع.

هذا الحصار رغم أنه يشكل أملاً كبيراً لشعبنا في غزة ولحركة حماس في ذات الوقت، لكنه أيضاً أصبح عبئاً على المحاصرين أنفسهم، ولعل أسطول الحرية سيكون هو القشة التي ستقصر هذا الحصار الظالم. وإذا كان البعض يظن أن تداعيات أسطول الحرية تكاد تنتهي أو تتلاشى، وبالتالي يعودون لسيرتهم الأولى في الحصار، فهم واهمون، نحن سنكرر أساطيل كسر الحصار بالبحر وبغير البحر، وسيتواصل الجهد العالمي ومعها الفلسطيني والعربي والإسلامي لكسر الحصار، أعتقد أن الحصار انتهى سياسياً، وبقي أن ينتهي على الأرض.

س: في ظل الفرصة المواتية لوضع حد للحصار، كيف تنظرون للمواقف الفلسطينية والعربية وكذلك الدولية لوضع حد لهذا الحصار، هل أنتم راضون عن سقف المواقف الفلسطينية والعربية؟

ج: للأسف موقف السلطة الفلسطينية لا يرتقي إلى مستوى الجدية في كسر الحصار، بل هو محاولة لامتصاص الغضب الذي رافق الجريمة الصهيونية في مجزرة أسطول الحرية، إنهم لا يريدون كسر الحصار؛ لأن البعض ما زالوا يعتبرونه ورقة بأيديهم للضغط علينا، ومن هنا تحدثوا عن موضوع المصالحة، وما هذا الهجوم نحو المصالحة في هذا الوقت إلا محاولة لصرف الأنظار عن أولوية كسر الحصار. محاولة ربط كسر الحصار بإنجاز المصالحة لعبة مرفوضة؛ لأن كسر الحصار هدف مطلوب لذاته، والمصالحة هدف مطلوب لذاته؛ وهما هدفان ينبغي أن يسيران جنباً إلى جنب بشكل متوازن ولا يعلق أحدهما على الآخر.

س: الجامعة العربية صممت طويلاً عن موضوع الحصار رغم وجود قرارات عربية رسمية بكسره، ثم جاءت الزيارة الأخيرة للأمين العام للجامعة العربية.. ما الذي تمخضت عنه هذه الزيارة؟

ج: خطوة الجامعة العربية والأمين العام عمرو موسى بزيارة غزة، وإن جاءت متأخرة، لكنها جيدة، ويشكر عليها الرجل، لكن العقبة ليست هنا، هي بتقديري توافق بين أطراف دولية وإسرائيلية تريد استعمال الحصار من أجل معاقبة حماس أو تطويعها، وبين أطراف فلسطينية وعربية لا تريد لحماس أن تخرج من الحصار مرفوعة الرأس بدون أن تدفع ثمناً سياسياً مقابل كسر الحصار. هذا التواطؤ بين الطرفين هو الذي يجعل الحصار قائماً لهذه اللحظة، لكن هذا التواطؤ مهما بلغت قسوته، لن يصمد أمام إرادة الشعب الفلسطيني، ما بالك ونحن نشاهد إرادة إنسانية تشكلت شرقاً وغرباً وعلى كل المستويات والجنسيات والأديان، وكان أسطول الحرية النموذج الأبرز لها، والأساطيل القادمة والقوافل القادمة والجهود القادمة ستعطي رسالة أبلغ بأن الحصار ينبغي أن ينتهي.

لذلك، المسألة اليوم لا تتعلق بمواقف أطراف، إنما تتعلق بإرادة ستفرض نفسها على الجميع، هذا الذي نعول عليه، لا أعتقد أن بعض المواقف هنا وهناك ستتغير طواعية. إرادة الصمود على الأرض مع إرادة المتضامنين لكسر الحصار على المستوى الإقليمي والعالمي هي التي ستفرض على الجميع أن يمزقوا ورقة الحصار، وأعتقد أن ذلك بات قريباً إن شاء الله.

س: الموقف التركي على المستوى الرسمي كان واضحاً باتجاه كسر الحصار وفتح خط بحري مع قطاع غزة.. هل هناك تحركات رسمية غير الموقف التركي لرفع الحصار، سواء كانت معلنة أم غير معلنة، تعولون على أن يكون لها دور في رفع الحصار؟



ج: لا شك أن الإخوة الأتراك كان لهم الدور الأبرز في هذه المحطة، سواء على صعيد دفع الثمن بالشهداء وباستهداف الدولة التركية والشعب التركي من خلال السلوك الإسرائيلي بشكل خاص، ومن خلال الموقف الصريح الذي عبرت عنه القيادة التركية بكل مستوياتها وبخاصة تصريحات السيد أردوغان، وهنا نستحضر عبارته أنه "إذا أدار العالم كله ظهره لغزة، أنا لن أدير ظهري لها". اليوم أصبح كسر الحصار شرطاً من الشروط التركية التي تضعها لمعالجة تداعيات الجريمة الإسرائيلية ضد أسطول الحرية، وهذا تطور مهم يحسب لتركيا قيادة وشعباً، ويشكرون على ذلك. وهذا موقف تاريخي لن ينساه شعبنا ولن تنساه الأمة لتركيا، وهذه إحدى تجليات عودة تركيا لدورها الإقليمي والعربي والإسلامي الكبير إلى جانب بقية الأدوار في المنطقة.

لكن هناك جهوداً أخرى؛ نحن في الحركة تواصلنا في الأسابيع الماضية مع عدد من الدول العربية والإسلامية، ومع عدد من الدول الأوروبية، وبندل جهداً لترجمة هذه الدعوات المتزايدة باتجاه كسر الحصار إلى سلوك عملي، ولعل الترجمة الأكثر تحديداً، والأكثر حاجة في الوقت الحاضر هي فتح خط بحري مع غزة؛ لأن الحصار له عدة أشكال.

أعتقد أن فتح الخط البحري بين غزة والعالم سيكون عنواناً مهماً لكسر الحصار، وسيُفقد أشكال الحصار الأخرى مبرراتها وأهميتها، لذلك نحن نلح على أنه لا بد من مواصلة الضغط على الكيان الصهيوني لكي ينهي الحصار، ويفتح معابره مع غزة، ونريد من الإخوة في مصر أن يتجاوزوا الماضي، ولا يكتفوا بالفتح المؤقت كما جرى في الفترة الماضية لمعبر رفح، من فتح مؤقت جزئي. نحن ما زلنا نلح على فتح خط بحري بين غزة والعالم، وهذا حق الشعب الفلسطيني، وإن شاء الله تنجح الجهود التركية والجهود العربية والإسلامية، والجهود الأوروبية في إيجاد صيغة مناسبة لفتح الخط البحري مع غزة.

س: أشرت إلى فشل حصار غزة؛ ومن الواضح أن الحصار أصبح عبئاً على الجانب الإسرائيلي، إذاً لماذا يستمر الحصار إذا كان الجانب الإسرائيلي لا يحقق نتائج مباشرة من هذا الحصار؟

ج: الموقف الإسرائيلي له في تقديري ثلاثة أبعاد؛ البعد الأول أنه جزء من السلوك العدواني ضد الشعب الفلسطيني، فهو كما يحتل، وكما يبني مستوطنات، وكما يهود ويهدم الأحياء والمنازل، هو أيضاً يحاصر، فهذا جزء لا يتجزأ من السلوك الإسرائيلي؛ لأنه عدو ومحتل.

البعد الثاني هو ربط الحصار كما يزعم الاحتلال الإسرائيلي بقضية شاليط، فهو جزء من العقوبة لقطاع غزة وللمقاومة في غزة ولحركة حماس، جراء أسر الجندي شاليط.

لكن للأسف، هناك بعد ثالث يغري "إسرائيل" بإطالة أمد الحصار، طالما هذا يتقاطع مع رغبات في المنطقة، وللأسف، على المستوى الدولي أيضاً، فـ"إسرائيل" لا تخدم أجندات الآخرين؛ لأن هذا ليس سلوكها، ولكن لا مانع لديها إذا تقاطع ذلك مع أجندات ورغبات الآخرين، وللأسف هذا البعد الثالث قائم في التقاطع مع رغبات رهاً بعضها فلسطيني، وربما بعضها عربي، فضلاً عن رغبات دولية، ومع ذلك فإن النتيجة الحتمية لهذا الحصار أن ينتهي قريباً إن شاء الله، مهما كانت قوى الدفع والضغط من الأطراف المحاصرة.

(.....)

س: فيما يخص المصالحة الفلسطينية؛ ما هي آخر التطورات في هذا الملف.. هل من جديد؟

ج: للأسف، المصالحة اليوم، لا أقول تتعثر، ولكنها ممنوعة من الصرف؛ هناك فيتو حقيقي على المصالحة، وهناك رفض من أكثر من طرف للمصالحة، الكثيرون يتحدثون عن المصالحة، لكن القليل من هو صادق في إنجازها.

قبل أن أتحدث عن اللحظة الراهنة، أختصر ما حدث في الأشهر الماضية، عندما توقفنا على الورقة المصرية وأصررنا على تعديلها لتنسجم مع خلاصة ما توصلنا إليه طوال ثمانية شهور، رُفض ذلك، وتحولت المسألة إلى مسألة شخصية، تتعلق بالراعي وكرامة الراعي، ونحن موقفنا واضح، نحن حريصون على احترام الجميع، ولا نريد إحراج أحد، ولكن نحن المعنيون أساساً بالمصالحة، هذه مصالحة فلسطينية - فلسطينية، ومن حق هذه الأطراف أن تطمئن بأن ورقة المصالحة تحقق مصالحة حقيقية، وتبلي المصلحة الوطنية الفلسطينية في كل أبعادها، نريد مصالحة تقوي صفنا الداخلي، وتحقق شراكة في كل المسائل، وتكرس العلاقة الصحيحة والصحية بين مجتمعنا، لا مصالحة تكرر هيمنة طرف على طرف، وتعمل على إقصاء طرف بغير وجه حق.

عندما رُفض ذلك، أي طلبنا لتعديل بعض البنود، جاءت فكرة قُبيل قمة سرت بليبيا، وهي أن توضع ملاحظات حماس والقوى الأخرى في ورقة؛ وترفق بورقة المصالحة الأساسية، وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها، وعلى أساس ذلك تجري المصالحة، ولكن هذا أيضاً رُفض رفضاً قاطعاً، رغم أن من تحرك في هذا أطراف عربية عديدة، ولكن للأسف بلا نتيجة، ووصلت إلى طريق مسدود.

بعد ذلك، قُبيل زيارة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، تعالت الأصوات الفلسطينية: لماذا لا يكون هناك تفاهم فلسطيني فلسطيني ينشأ عنه وثيقة تفاهم فلسطينية تؤسس للمصالحة وتعالج المشكلة القائمة المتعلقة بورقة المصالحة، نحن رحبنا بأن نبدأ بهذه الخطوة التي جاءت تزامناً مع زيارة عمرو موسى، الذي رحب بالمبادرة، واستمع من الأخ إسماعيل هنية إلى هذه الرؤية من حماس، ورحب بها، وأجرى اتصالاته مع رئيس السلطة الذي رحب بهذه الجهود، وقال إنه سيرسل وفداً رفيع المستوى من قيادة فتح؛ وخلال هذه الفترة كان عباس قد شكل وفداً من شخصيات مستقلة برئاسة منيب المصري، وفيهم شخصيات تنتمي لبعض الفصائل، ووافق على فكرة إيجاد وثيقة تفاهم فلسطينية - فلسطينية، ولكنه تراجع عن ذلك قبل الموعد المقرر لحضور اللجنة إلى غزة بأيام قليلة، وعاد إلى أسطوانته المشروخة: "وقعوا على الورقة المصرية أولاً، ثم نأخذ ملاحظتكم وتعديلاتكم عند التطبيق" وقال في جلساته المغلقة إنه لا يستطيع إغضاب مصر، وأنا أطالب عمرو موسى الذي رأى موقف حماس الإيجابي بأن يكشف من الذي عطل هذه الجهود.

وأنا أتساءل؛ لماذا التفاهم الفلسطيني الفلسطيني ممنوع، فالانقسام ليس بين طرف فلسطيني وبين طرف آخر، ومن الطبيعي أن يترك للفلسطينيين الفرصة أن يتفاهموا، وعلى العرب بعد ذلك أن يباركوا هذا التفاهم لا أن يمنعوه.

وأنا أقول إن المصالحة الفلسطينية اليوم غير مسموح بإتمامها لسببين رئيسيين؛ السبب الأول: أن هناك أطرافاً دولية على رأسها الولايات المتحدة و"إسرائيل"، لا تريد السماح بالمصالحة ما لم تغير



حماس برنامجها السياسي، يعني فقط مسموح بالمصالحة إذا خضعت حماس لشروط اللعبة التي تقرها أمريكا و"إسرائيل"، كما فرضتها على الآخرين من قبل؛ ولذلك هذه الأطراف انزعجت عندما فازت حماس بالانتخابات، فهم لا يريدون السماح لحماس أن تكون فاعلة بالقرار السياسي الفلسطيني إلا إذا خرجت من جلدتها وخضعت لشروط هؤلاء السياسيين.

السبب الثاني: وجود أطراف فلسطينية وعربية لا تقر بتغير الخارطة الفلسطينية الداخلية، وطالما ترى أن هناك غطاء إقليمياً دولياً يمكن أن يبقى على اللاعبين الفلسطينيين السابقين، حتى وإن اختار الشارع الفلسطيني غيرهم، فهم مرتاحون لهذه اللعبة ما دامت تبقوهم بالسلطة بغير إرادة الشعب الفلسطيني، فهم لا يريدون مصالحة تحقق ترجمة لإرادة الناخب الفلسطيني، هم يريدون صيغة تبقى على استفرادهم بالقرار ما داموا يحظون بالغطاء الدولي، هذه هي العلة الحقيقية، وأنا أقول لهذه الأطراف الفلسطينية: من هو جاد في الساحة الفلسطينية بالمصالحة الفلسطينية، تعالوا نقول للعالم نحن كفلسطينيين نريد أن نعالج انقسامنا بإرادتنا، ولا نريد أن يتدخل أحد فينا، اتركونا نتصالح بقرارنا الفلسطيني، ورؤيتنا الفلسطينية، ونريد من الباقي أن يبارك لنا قرارنا، لا أن يضع فيتو عليها أو يفرض علينا رؤيته.

س: هل من الممكن أن تدخل تركيا على ملف المصالحة؟

ج: الأتراك بذلوا جهداً كبيراً منذ بداية الانقسام، ولكن باختصار الأتراك لم يسمح لهم بالتدخل في ملف المصالحة، ولن يسمح لهم أن يكون لهم دور بذلك.

س: بعض الأطراف الفلسطينية والعربية تحاول الربط بين فك الحصار عن غزة وبين تحقيق المصالحة؛ هل لمستم ذلك على أرض الواقع؟

ج: طبعاً، فبعد أحداث جريمة أسطول الحرية جعل كسر الحصار هو العنوان الأول لمختلف الأطراف الدولية والإقليمية، لذلك باتت بعض الأطراف تخشى من ذلك، وتفقد ورقة الحصار، ومن هنا جرى الحديث عن المصالحة، وحاول البعض أن يقول إن كسر الحصار يتحقق عبر المصالحة؛ هذا الربط فيه تضليل، وفيه محاولة التفاف على كسر الحصار.

نحن لدينا معادلة واضحة، المصالحة مطلوبة، وكسر الحصار مطلوب، هما مصطلحان فلسطينيان لا تتعارضان، ولا يجوز تعليق إحداها على الأخرى، حماس تريد كسر الحصار، وتريد المصالحة، ونحن ماضون في كسر الحصار وإنجاز المصالحة.

س: هل لمستم تراجعاً في الآونة الأخيرة، تراجعاً في استهداف المقاومة وحماس في الضفة الغربية؟

ج: السياسة الأمنية تجاه الضفة الغربية ما زالت على حالها ولم تتراجع، قد تتغير بعض الأشكال، ولكن جوهر السياسة قائم على مستويات عدة، أهمها ملاحقة المقاومة من جميع الأطراف، والمقاومة مُجرّمة بالضفة الغربية، وسلاحها مُجرّم، بل يجري تواطؤ وتبادل معلومات بين السلطة والإسرائيليين، وتبادل في الاعتقال والتحقيق.

المستوى الثاني: الضغط الأمني العام الذي يخضع له الشعب الفلسطيني، فهناك سياسات عامة ضاغطة على مجمل الشعب في كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجمعيات الخيرية، حتى وصلت للأصوات الحرة من الإعلاميين والأكاديميين؛ إذن، هناك سياسة عامة.

وهناك مستوى ثالث موجه بخاصة لحماس، فحماس لا تلاحق فقط بسبب المقاومة، ولا حتى بسبب أداؤها السياسي والشعبي، فهناك خطة لإضعاف حماس في كل المجالات، لاعتقاد تلك الأطراف أن هذا يمكن أن يطوِّع الحركة سياسياً، ويضعف مكانتها ودورها في الساحة الفلسطينية.

ويأتي ذلك أيضاً في سياق الانتقام، فبعض الأطراف تعتقد أن مفاجأة حماس لها في الانتخابات السابقة ينبغي ألا تتكرر في المستقبل، لذلك هناك خطة لإضعاف حماس حتى لا تكون نداً أو شريكاً، هم تعودوا أن يكون البيت الفلسطيني خيمة بعمود واحد، ولا يتحملون أن تكون الخيمة الفلسطينية بعمودين رئيسيين مع أعمدة أخرى من الفصائل الفلسطينية الأخرى، هم يريدون أن يقزموا عمود حماس حتى يظلوا متفردين بالقرار الفلسطيني، للأسف هذه هي الأناية السياسية والحزبية عند هذه الأطراف.

س: إذا لم يتراجع التضييق على أنصار حماس في الضفة الغربية المحتملة؟

ج: هناك مفارقة مؤلمة جداً تجافي المنطق الوطني والموضوعي؛ ففي اللحظة التي تمعن فيها "إسرائيل" بتهويد القدس وتهجير سكانها الأصليين وإبعاد نوابها، وفي الوقت الذي يصير فيه تنبأها على تجاهل الحقوق الفلسطينية، بل يحاول طرح مشاريع لحل القضية على حساب دول الجوار كالأردن وغيرها، ومع ذلك يردُّ على هذه الجرائم بملاحقة المقاومة من جهة، وإفقاد الفلسطينيين أوراق القوة التي يمتلكونها، والارتقاء في أحضان المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بدون أي ثمن حقيقي، بل فوق ذلك كله التنسيق الأمني المجاني مع الإسرائيليين، وإن كان التنسيق الأمني مرفوضاً بثمن أو بدون ثمن.

في الحقيقة هذه الحالة الدرامية حالة مؤسفة وطنياً، وهي تغري الإسرائيليين بتجاهل حقوق الفلسطينيين؛ إذ ما الذي سيدفع نبتيناها أن يعطي المفاوضات الفلسطيني شيئاً طالما كان المفاوضات الفلسطيني ضعيفاً ولا يملك أوراق القوة، وما يمكن أن يملكه تخلى عنه بل دمَّره؛ ثم يقدم له خدمات مجانية بالتنسيق الأمني! المطلوب إعادة الاعتبار للواقع الوطني الفلسطيني؛ لبرنامج المقاومة والإصرار عليه، ورفض محاولات السلطة وحكومة فياض تدجين الشعب الفلسطيني، وشراء ذممه بالمال وبعض التحسينات الاقتصادية، وكأن أولوية الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال هي معيشية أو اقتصادية، مع أن أولوية الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال هي التحرر الوطني وتقرير المصير، والمطلوب عربياً التركيز على قضية القدس، والتوقف أمام المخطط الإسرائيلي الذي يريد استكمال حلقات التهويد للقدس ديمغرافياً وجغرافياً.

(.....)

س: هل من جديد في العلاقة بين حماس والأردن؟

ج: للأسف، فإن الحالة القائمة هي حالة جمود، والسبب أن صانع القرار الأردني لا يريد فتح العلاقة مع حماس، من طرفنا نحن لدينا كل الإيجابية والحرص، لكن الطرف الآخر ما زال متردداً، أو ربما حاسماً لقراره بعدم فتح العلاقة مع حماس، وبالتالي هذا الجمود يتحمل مسؤوليته طرف واحد.



س: ما هو شكل العلاقة التي ترغبون أن تكون بين حماس والجانب الأردني، والتي تحقق مصالح الطرفين؟

ج: لا بد قبل أن نتحدث عن الشكل أن نتحدث عن الضرورة والدواعي، العلاقة الأردنية الفلسطينية، ومنها علاقة حماس بالأردن ليست علاقة هامشية أو من نافلة الأشياء، وإنما هي من ضرورات الأشياء، هناك خصوصية في العلاقة الأردنية الفلسطينية، ولا يكفي علاقة الأردن بالسلطة؛ لأن حماس جزء من السلطة، وجزء من الشرعية الفلسطينية، حماس بعد 2006 ليست كحماس ذاتها قبل هذا التاريخ من حيث المنظور السياسي. حماس لديها شرعية المقاومة، وشرعية صناديق الاقتراع، وبالتالي لا يقال إن هناك علاقة مع طرف فلسطيني، إذن فليس هناك حاجة للعلاقة مع حماس.

والمرحلة الراهنة تشهد تزايد مخاوف أردنية وفلسطينية من المشاريع التي يتوعد بها نتنياهو وحكومته المتطرفة، من الحديث عن رفض حق العودة، وعن التوطين، بالتالي هناك مصير مشترك، هناك تهديد مشترك، هناك تداخل بالمصالح والمصائر، في ظل هذه الضرورات من المفروض أن يقدر الجميع أهمية هذه العلاقة، لا أقول هذا الكلام استجاء، فحماس لا تستجدي أحداً؛ لأن العلاقات تفرض نفسها من خلال مصالح الأطراف وضرورتها، أما عن شكل العلاقة فهي تتم بين أي طرفين على الاحترام والتفاهم والاختيار والنقاش المشترك والاختيار المناسب.

باختصار، المطلوب حوار لإزالة الهواجس، وللتفاهم، ولإيجاد المساحات المشتركة، ثم تصميم الصيغة المناسبة للعلاقة في هذه المرحلة والتي يمكن تطويرها في المستقبل.

حماس جاهزة لكل ذلك فيما يحقق مصالح الأردن والمصلحة الفلسطينية، وبما يزيل كل المخاوف التي قد يكون بعضها مبرراً، وأغلبها غير مبرر.

س: أتم في حماس كيف تنظرون إلى مشروع التوطين، وما المطلوب أردنياً وفلسطينياً لمواجهة هذا الخطر الذي يستهدف القضية الفلسطينية؟

ج: هو خطر حقيقي بلا شك، ويزيد من خطورة هذا السيناريو وفرصه نقاط الضعف الفلسطيني والعربي بلا شك، بمعنى أن الذي يفرض بحق العودة يصب بخيانة الوطن البديل والتوطين، والذي يمنع المقاومة في الضفة الغربية يصب في مصلحة الوطن البديل، وخلق ظروف قاسية لا تسمح بإبقاء أبناء الضفة في الضفة نفسها.

لذلك ينبغي أن نغلق هذه الثغرات التي يستفيد منها العدو، بل وبيني عليها، ولا شك أنه إذا كانت الرؤية الإسرائيلية في التعامل مع الضفة هي عدم إعطاء دولة أو سيادة على الأرض، بل الاكتفاء بما هو أقرب للحكم الذاتي. وهو طبعاً ليس التصور الإسرائيلي النهائي الذي يهدف إلى امتلاك الأرض بالكامل، وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن ليكون هو الوطن البديل لهم.

إذن خط الدفاع الأول عن الأردن، والخط المتقدم في إجهاض وإفشال مشروع الوطن البديل يبدأ بتعزيز الصمود، ودعم المقاومة، ووقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، بالإضافة إلى سياسة فلسطينية حقيقية تشغل العدو الصهيوني وتربكه. من يحذر من الوطن البديل عليه أن يلوم

من تصب سياسته وممارساته بهذا المصب، وعليه أن يدعم القوى التي تتصدى لهذه المشاريع بالفعل، وليس بالقول فقط.

(.....)

س: هل لديكم أي حساسية من دور أردني فاعل وإيجابي في القضية الفلسطينية؟

ج: أبدأً، ليس لدينا حساسية من أي دور أردني أو عربي، والدور الأردني تبقى له خصوصيته؛ لأننا لا نتعامل مع الدور الأردني أو العربي، لا نتحدث عن دور يستبدل بدور أو دور يلغي دوراً، وإنما نتكلم عن الشراكة في المسؤولية، فلكل خصوصياته، ولكن في الصراع العربي الإسرائيلي هذا ليس شأنًا قطرياً، وإنما هو عربي وإسلامي وإنساني.

إذن، المطلوب دور أردني وعربي إلى جانب الدور الفلسطيني، فهذا الصراع لا يستطيع الفلسطينيون وحدهم أن يتحملوه، وإن كانوا سيظلون في الصدارة، وسيبقون رواداً، وسيقودون مشروع التحرر، وسيظل القرار الفلسطيني قراراً وطنياً.

فكيف إذا أضفنا إلى هذا أن القدس بالذات تعني الأردن أكثر من أي قطر آخر بحكم تاريخ الأردن مع القدس، وتاريخ الأردن مع الضفة، بالتالي هناك خصوصية حتى في المسؤولية الأردنية. بهذا المنظور نحن نرحب بالدور الأردني بشكل خاص، وبالذات الدور العربي بشكل عام، ولا نخشى أن يؤثر على استقلالية القرار الفلسطيني، ولا يخشى على استقلالية القرار إلا الضعفاء، ونحن لسنا ضعفاء، ونعرف كيف نحافظ على استقلالية القرار الفلسطيني، وفي ذات الوقت مشاركة الأمة مشاركة فاعلة في المعركة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

س: وجهت أصابع الاتهام إلى حماس بالتدخل بالشأن الأردني الداخلي، كما اتهمكم البعض بالتدخل بالشأن الداخلي للحركة الإسلامية بالوقوف إلى جانب طرف دون طرف، ما ردكم على هذه الاتهامات؟

ج: بوضوح شديد؛ نحن لا نتدخل في الشأن الأردني العام لا الرسمي ولا الشعبي، إلا إذا اعتبر التعاطف الشعبي مع حماس والمقاومة نوعاً من أنواع من التدخل.

ولا نتدخل بالشأن الأردني لا من قريب ولا من بعيد، وحماس في تاريخها لم يسجل عليها أي مساس بمصالح الدول العربية وأمنها؛ وحتى الدول التي أساءت لحماس، حماس لم ترد عليها؛ لأننا لدينا استراتيجية واضحة، نعتبر سلامة الأمن القومي العربي والأمن الوطني الخاص بكل دولة عربية قوة لصالح القضية الفلسطينية.

أما في الشأن الإخواني، فحماس لم تتدخل بأي سلوك في شأن الحركة الإسلامية الداخلي، وإنما أقحم اسمها إقحاماً، وأن يستخدم أحد اسمها لا يعني هذا تدخلاً لحماس، والحركة بريئة من ذلك.

واعتقد أنه لا بد من بعض التوضيحات في ظل تكرار الحديث عن تدخلات حماس بالشأن الإخواني، واعتقد أن صانع القرار الأردني يعرف أن حركة حماس لا تتدخل، لكن ربما يحلو للبعض الاتكاء على هذه التهمة غير الحقيقية؛ لأن ذلك قد يخدم شيئاً ما.



لكن حماس تؤكد أنها على مسافة واحدة من كل أطراف الحركة الإسلامية، وتتمنى للحركة الإسلامية اجتماع الكلمة، ووحدة الصف، وليس هناك فريق داخل الحركة الإسلامية محسوب على حماس وفريق غير محسوب عليها، كلهم إخواننا، نقدّهم، ونحترمهم، وحريصون على مصالحهم، ولا نتدخل بشؤونهم، نعم، لنا جذور تاريخية واحدة، ولكن حماس حماس، والإخوان في الأردن هم الإخوان.

وثيقة رقم 159 :

البيان الختامي لمؤتمر باريس حول إصلاحات السلطة الوطنية الفلسطينية¹⁵⁹

3 تموز/ يوليو 2010

1- اجتمع الرئيس والرؤساء المشاركون لمؤتمر باريس (وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير، وزير الخارجية النرويجي يوهانس ستور، الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون، وممثل اللجنة الرباعية الدولية توني بلير) سوياً مع رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض ووزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لتقييم صرف المانحين لتعهداتهم المالية وتنفيذ خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية التي هي في سنتها الأخيرة.

2- رحب الرئيس والرؤساء المشاركون، بالتقدم المحرز في إجراء إصلاحات من قبل السلطة الفلسطينية، لا سيما تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية في إطار برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة. ولوحظ تقدم كبير، لا سيما فيما يتعلق بالإدارة والشفافية في المالية العامة والحكم والقضايا الأمنية. ويدعو الرئيس والرؤساء المشاركون إلى السعي المستمر لرقابة صارمة على النفقات العامة من قبل السلطة الفلسطينية.

3- لاحظ الرئيس والرؤساء المشاركون أن السلطة الفلسطينية ما زالت تعاني من احتياجات التمويل المستحقة عن عام 2010. هم يدعون الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية بطريقة تساهم في توزيع العبء بالتساوي بين الجهات المانحة. وإذ يعترفون بأن بعض الجهات المانحة صرفت مساعداتها لعام 2010، فإن الرئيس والرؤساء المشاركون يوجهون دعوتهم إلى المجتمع الدولي على نطاق أوسع وبصورة خاصة إلى الدول العربية. في هذا الوقت الحاسم في عملية السلام، فإنهم يدعون لصرع سريع للمساعدة المالية للميزانية بغية استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية والحفاظ على التحسن الذي تحقق في الاقتصاد.

4- الرئيس والرؤساء المشاركون، يرحبون بالإعلانات التي صدرت من قبل حكومة إسرائيل لتخفيف العقوبات التي تحول دون الوصول والحركة في الضفة الغربية. ويدعون إسرائيل إلى اتخاذ مزيد من التدابير الهيكلية الطموحة لمواصلة تسهيل الدخول والحركة، وهي إجراءات مطلوبة لإطلاق القدرات الكاملة للسياسات التي تقودها السلطة الفلسطينية والدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي.